منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 352، جنيف، 28 تشرين الأول/ أكتوبر - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

آخر المستجدات بشأن التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة آخر المستجدات بشأن التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٠).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: جميع النتائج السياسية والعامل التمكيني ألف: تحسين المعارف والابتكار والتعاون والتواصل من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: مجموعة العلاقات الخارجية والمؤسسية، أمانة التحالف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.350/INS/5؛ الوثيقة GB.349/INS/4؛ الوثيقة GB.349/PV(Rev.1)؛ الوثيقة GB.347/INS/4؛ الوثيقة GB.347/INS/4/Additional information؛ الوثيقة GB.347/PV(Rev.)؛ الوثيقة GB.346/INS/17/1؛ الوثيقة GB.346/PV.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

◄ مقدمة

١. وافق مجلس الإدارة في دورته ٣٤٩ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣) على اقتراح المدير العام بإنشاء تحالف عالمي من أجل العدالة الاجتماعية (فيما يلي "التحالف") وطلب من المدير العام أن يقدم إلى دوراته المقبلة تقارير منتظمة عن التقدم الذي يحرزه التحالف.[١]

٢. وتقدم هذه الوثيقة آخر المستجدات عن التقدم المحرز بشأن إنشاء التحالف حتى الآن، لاسيما فيما يتعلق بحشد شركائه وإنشاء مجموعة التنسيق والإعداد للمنتدى الافتتاحي وتحديد مواضيع عمل التحالف والخطوات التالية.

◄ إطلاق مشجّع للتحالف

٣. اكتسب التحالف بعد مرور عام على إنشائه زخماً كبيراً على الساحة السياسية، مدفوعاً إلى حد كبير بمؤتمر قمة عالم العمل الذي عقد في حزيران/ يونيه ٢٠٢٣[٢] والمنتدى الافتتاحي الذي عقد لاحقاً في حزيران/ يونيه ٢٠٢٤،[٣] مما شجع عدد كبير من الشركاء على الانضمام إليه. ولا يدل هذا الزخم على أهمية ولاية منظمة العمل الدولية والاهتمام الذي تثيره فحسب، بل يشير أيضاً إلى الالتزام العالمي بالنهوض بالعدالة الاجتماعية باعتبارها ركناً أساسياً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤. وخلال المناقشات الأولية بين الأمانة ومختلف الشركاء، بدا جلياً أنّ الرسالة التي نقلها التحالف حظيت بتأييد واسع وأنّ هناك حاجة ملحة إلى خطة جماعية تعزز نهجاً متمحوراً حول الإنسان ويعزز اتساق السياسات ويشجع على إدماج القضايا الاجتماعية وبرامج التوظيف في اطر سياسية أوسع نطاقاً.

٥. وتحظى ترتيبات التحالف بشأن الإدارة السديدة باستحسان كبير، لاسيما أنه يشكل منصة تعاونية فريدة يمكن للشركاء من خلالها تبادل تجارب وخبراتهم ومعارفهم. ومما لا شك فيه أنّ التحالف يشكل كياناً جديداً. ويرحب شركاء التحالف بهذه المبادرة التي تم إطلاقها في الوقت المناسب ويؤكدون على القيمة المضافة التي توفرها هذه المنصة والتي تتيح لهم إمكانية المساهمة في تحقيق طموح مشترك والبحث عن وسائل عمل تكميلية للمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء في الوقت نفسه بولاياتهم الخاصة في خدمة الناس ودعم السياسات الوطنية.

حشد الشركاء

٦. في وقت صياغة هذا التقرير، كان أكثر من ٣٠٠ شريك من جميع الأقاليم الجغرافية قد انضموا إلى التحالف.[٤] ويمثل هؤلاء الشركاء جميع الفئات: الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ومصارف التنمية والمنشآت والمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث. ويدل تسجيل عدد كبير من الشركاء المشاركين خلال عام واحد فقط على أنّ هذه المبادرة لا تمثل أكبر مبادرة تقودها منظمة العمل الدولية فحسب، بل تمثل أيضاً أحد أكبر التحالفات في منظومة الأمم المتحدة.

٧. وسيواصل المكتب، سواء في المقر أو في الميدان، تعاونه مع الشركاء المحتملين والمؤكدين، مع إيلاء اهتمام خاص للتمثيل الجغرافي والتنوع، فضلاً عن التكامل بين ولايات الشركاء. ويعتزم المكتب تعزيز التأثير الجماعي للتحالف من خلال تشجيع شبكة شراكة متنوعة ومتوازنة.

---

[١] الوثيقة GB.349/PV(Rev.1)، الفقرة ٢٦٥.

[٢] انظر: ILO, "World of Work Summit: Social justice for all"

[٣] انظر: ILO, "Inaugural Forum of the Global Coalition for Social Justice"

[٤] انظر: Global Coalition for Social Justice, "Explore the contributions made by our partners"

مجموعة التنسيق

٨. عقب إنشاء التحالف وبموجب الترتيبات المتعلقة بإدارته السديدة، أنشئت مجموعة تنسيق في نيسان/ أبريل ٢٠٢٤[٥] تضم الأعضاء التاليين:

(أ) المدير العام لمنظمة العمل الدولية، رئيساً بالمشاركة؛

(ب) ممثل للأمين العام للأمم المتحدة: وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة)؛

(ج) ١٢ ممثلاً عن الحكومات ترشحهم المجموعة الحكومية في منظمة العمل الدولية على أساس إقليمي، يشغل أحدهم منصب الرئيس بالمشاركة (يختاره ممثلو الحكومات البالغ عددهم ١٢ عضواً)؛ البرازيل (الرئيس بالمشاركة) وبلجيكا وكولومبيا والهند واليابان وكينيا وناميبيا والفلبين وسويسرا وتونس وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية؛

(د) ستة ممثلين عن أصحاب العمل تعيّنهم أمانة مجموعة أصحاب العمل في منظمة العمل الدولية، يتولى أحدهم منصب نائب رئيس مجموعة التنسيق: اتحاد أصحاب العمل في ماليزيا (نائب الرئيس) واتحاد رابطات أصحاب العمل في ألمانيا واتحاد أصحاب العمل في الجمهورية الدومينيكية واتحاد أصحاب العمل في كينيا والمنظمة الدولية لأصحاب العمل واتحاد قطاعات الأعمال في اليابان؛

(ه) ستة ممثلين عن العمال تعيّنهم أمانة مجموعة العمال في منظمة العمل الدولية، يتولى أحدهم منصب نائب رئيس مجموعة التنسيق: الاتحاد الدولي لنقابات العمال - (نائب الرئيس) ومؤتمر العمل الكندي والاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمل والاتحاد العام للعمل في جمهورية الأرجنتين واتحاد نقابات العمال في إندونيسيا ومؤتمر نقابات العمال في غانا؛

(و) ممثل واحد عن إحدى المنشآت، تعيّنه أمانة مجموعة أصحاب العمل في منظمة العمل الدولية: مجموعة أديكو (Adecco)؛

(ز) ممثل واحد عن اتحاد نقابات عالمي، تعيّنه أمانة مجموعة العمال في منظمة العمل الدولية: الشبكة الدولية للنقابات العمالية؛

(ح) ما يصل إلى ممثلين اثنين عن المنظمات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

(ط) ممثل واحد عن المنظمات الاقتصادية الدولية أو المؤسسات المالية الدولية: منظمة التجارة العالمية؛

(ي) ما يصل إلى ممثلين اثنين عن المنظمات الإقليمية: جامعة الدول العربية؛ ومصرف التنمية الكاريبي؛

(ك) ممثل واحد عن منظمة دولية غير حكومية: مؤسسة أوكسفام (Oxfam)؛

(ل) ممثل واحد عن مؤسسة أكاديمية: معهد جنيف للدراسات العليا.

٩. وعقدت مجموعة التنسيق اجتماعها الأول افتراضياً في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٢٤. وشملت النقاط الرئيسية مستجدات عن التقدم الذي أحرزه التحالف والمناقشات المتعلقة بتحديد مواضيع عمله. وشدد أعضاء المجموعة على ضرورة تنفيذ مبادرات ملموسة وعملية وسلطوا الضوء على أهمية التعاون بين الشركاء. كما ناقشوا الاستعدادات للمنتدى الافتتاحي للتحالف في حزيران/ يونيه ٢٠٢٤، مع التركيز على تعزيز الاستراتيجيات من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج أنشطة التحالف في عام ٢٠٢٥.

المنتدى الافتتاحي

١٠. عُقد المنتدى الافتتاحي للتحالف في ١٣ حزيران/ يونيه ٢٠٢٤ كجزء من الدورة ١١٢ (٢٠٢٤) لمؤتمر العمل الدولي. وشارك في المنتدى ما يفوق ١٢٠٠ شخص يمثلون شركاء التحالف والوفود الثلاثية لمنظمة العمل الدولية المعتمدة لدى المؤتمر.

١١. وصُمّم برنامج المنتدى الافتتاحي ليكون بمثابة امتداد سلس للجهود المبذولة في تصميم مواضيع عمل التحالف بشكل تعاوني. واستند البرنامج إلى مؤتمر قمة عالم العمل الذي عُقد خلال الدورة ١١١ (٢٠٢٣) لمؤتمر العمل الدولي وكان

[٥] الوثيقة GB.349/INS/4، الفقرات ٢١-٢٧.

موضوعه الرئيسي "العدالة الاجتماعية للجميع". وسلط المنتدى الضوء على الإجراءات الملموسة التي اتخذها أو ينوي شركاء التحالف اتخاذها من أجل دعم تحقيق العدالة الاجتماعية، بما يتماشى مع المجالات المواضيعية للتحالف، وإرساء الأساس لتسهيل التعاون المستقبلي وتعزيز أثر التدابير المتخذة.

١٢. وافتتح الرئيسان بالمشاركة في مجموعة التنسيق الجلسة العامة التي تضمنت ثلاثة حوارات مواضيعية: "١" بناء قدرة المجتمعات على الصمود؛ "٢" تحسين الاتساق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ "٣" تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل تحقيق الازدهار المشترك. وأكد كل حوار مواضيعي على التزام الشركاء بتعزيز التدابير وتعميق التعاون، استناداً إلى أمثلة ملموسة عن تدخلات محددة. وفي كلمته الافتتاحية، أكد رئيس نيبال، السيد رامشاندرا بوديل، على ضرورة مواءمة البرامج الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وشدد على أهمية التكيف مع سوق العمل العالمي الآخذ في التطور واعتماد التكنولوجيات والاقتصادات الجديدة، كما ركز على تأثير تغير المناخ على نيبال، داعياً إلى تحقيق عدالة مناخية عالمية حتى لا يتمكّن أحد من الهروب من مسؤولياته. واختتم الرئيس بوديل كلمته بالدفاع عن حقوق العمال المهاجرين وتعددية الأطراف والتوزيع العادل لثمار العمل من أجل تحقيق السلام والازدهار المستدامين.

١٣. وسجلت الجلسة العامة مشاركة ٤٠ متحدثاً يمثلون شركاء التحالف من جميع الأقاليم، بمن فيهم ممثلون عن الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات الدولية والإقليمية. وساهمت الحوارات المواضيعية في استثارة الوعي بشأن الاستراتيجيات الفعالة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وشدد المشاركون على أهمية دمج النمو الاقتصادي مع الأهداف الاجتماعية من خلال إطار سياسي متماسك يعزز قدرة المجتمعات والاقتصادات على الصمود. وسلّم المشاركون بأهمية السلام والحقوق الأساسية وحماية الفئات المستضعفة باعتبارها ضرورات لتحقيق العدالة الاجتماعية. كما تبادل المشاركون الأفكار والممارسات القائمة على البيّنات لتوجيه عملية وضع استراتيجيات تجمع بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتم تسليط الضوء على العدالة المناخية والسياسات التي تضمن ممارسات التجارة العادلة باعتبارها دعائم أساسية مهمة للتحالف وشركائه من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. علاوة على ذلك، أكد العديد من المشاركين على الحاجة الماسة إلى الاستثمار في مجموعة من المجالات، من البنية التحتية (بما في ذلك الحصول على السكن والوصول إلى الشبكات الرقمية الموثوقة) إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية الشاملة. ومن بين مجالات التدخل الرئيسية التي سلط المشاركون الضوء عليها هي النهوض بالعمل اللائق وتوفير التعليم والمهارات وتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة وضمان إدماج حقوق الإنسان ومعايير العمل في السياسات الاقتصادية للنهوض بالعدالة الاجتماعية. ومن القضايا الأخرى ذات الأولوية التي أبرزها المشاركون دور الحوار الاجتماعي في رسم معالم السياسات الشاملة ودعم المبادرات الرامية إلى تعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي وتزويد المنظمات بما يتيح لها مواجهة التحديات واغتنام الفرص الناشئة.

١٤. وتضمنت المنطقة المخصصة لشركاء المنتدى حيزاً لعرض تفاعلي بشأن تحديد مواضيع عمل التحالف وأتاحت للشركاء فرصة الالتقاء والمشاركة في المناقشات المواضيعية وتقديم أفكار إضافية. وأجري العديد من المقابلات في المنطقة المخصصة للشركاء ومنطقة حشد الشركاء على السواء، إلى جانب توزيع محتوى المنتدى على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومنصة ILO Live.

١٥. واختتم المنتدى بكلمات من نواب الرئيسين بالمشاركة في مجموعة التنسيق التابعة للتحالف والأمين العام للمنظمة الدولية لأصحاب العمل والأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال، إلى جانب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة. وسلّط الجميع الضوء على أهداف التحالف والطموح المشترك لأعضائه وأكدوا مجدداً التزامهم بالدفع قدماً بأولوياته المواضيعية من خلال مبادرات محددة ودعوا شركاء التحالف إلى تكثيف جهودهم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. واختتم المنتدى بكلمة ألقاها الرئيس بالمشاركة في مجموعة التنسيق التابعة للتحالف، السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس البرازيل، الذي شرّف الحدث بحضوره وخطابه الرئيسي الذي شدد على التحديات المستمرة التي يواجهها المجتمع العالمي وخاصة العمال، بما في ذلك آثار كوفيد-١٩ وتغير المناخ والتوترات السياسية. كما أكد على أهمية العدالة الاجتماعية وضرورة توفير أجور عادلة والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر، خاصة في بلدان الجنوب. ودعا الرئيس لولا أيضاً إلى إصلاحات في الإدارة السديدة العالمية وزيادة إدماج البلدان النامية وتعزيز التعاون الدولي بهدف معالجة مسائل انعدام المساواة وتغير المناخ والتقدم التكنولوجي مثل الذكاء الاصطناعي.

١٦. ويُقترح تنظيم النسخة القادمة من المنتدى خلال الدورة ١١٣ (٢٠٢٥) لمؤتمر العمل الدولي، حيث سيستفيد المنتدى من حضور عدد كبير من الهيئات المكونة لضمان مشاركة أوسع وأكثر شمولاً من جانب شركاء التحالف وغيرهم من الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. ويمكن لأمانة التحالف أيضاً أن تستفيد من الخبرة المكتسبة من المنتدى الافتتاحي وأن تأخذ في الاعتبار التعليقات الواردة.

أنشطة التواصل والتوعية

١٧. استُحدثت أدوات للتواصل من أجل تقديم غرض التحالف وأهدافه ووسائل عمله. وأُطلق موقع التحالف على شبكة الإنترنت في أوائل عام ٢٠٢٤، ويتضمن الموقع حالياً معلومات الشركاء وملفات تعريفية وشعارات إعلانية ومقاطع فيديو حيثما توفرت. ويجري حالياً توسيع الموقع الإلكتروني ليشمل مساهمات الشركاء والتزاماتهم، بالإضافة إلى أقسام بشأن الممارسات الجيدة والإجراءات المتخذة على أرض الواقع. وتوفر المنصة المخصصة لتطوير مواضيع العمل حيزاً دينامياً للمناقشة وتبادل الآراء، إلى جانب ميزات مصمّمة خصيصا من أجل مجموعة التنسيق. ويمكن للشركاء الرجوع إلى هذه الموارد التي ستُحدث بانتظام بهدف تسهيل مشاركتهم في العدالة الاجتماعية والتوعية بشأنها.

١٨. وفي إطار المنتدى، شارك المدير العام لمنظمة العمل الدولية، السيد جيلبرت ف. هونغبو ورئيس البرازيل، السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا في التوقيع على مقال بعنوان "العدالة الاجتماعية هي أفضل السياسات".[٦]

١٩. وطوال فصلي الربيع والصيف من عام ٢٠٢٤، قدمت عروض تقديمية عن التحالف في منتديات مختلفة لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركاء المحتملون ومنظمات العمال والمنشآت وقادة المستقبل من الشباب. وتستمر أعمال الحشد والتوعية هذا الخريف وجرى تخصيص المزيد من الموارد لأنشطة التواصل. وتُشَجع الهيئات المكونة والشركاء على دعوة أمانة التحالف للمشاركة وأخذ الكلمة في الأحداث التي ينظمونها.

٢٠. وفيما يتعلق بعام ٢٠٢٥، تعكف أمانة التحالف على وضع برنامج شامل بشأن التوعية والتواصل لتقديمه إلى مجموعة التنسيق وتنفيذه خلال الفعاليات الرئيسية مثل اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية (٢٠ شباط/ فبراير) ومنتدى التحالف ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية (٤-٦ تشرين الثاني/ نوفمبر). ومن المقرر أن ينصب التركيز بشكل خاص على إسماع صوت الشباب وتمكينهم. بالإضافة إلى ذلك، ستعقد الأمانة اجتماعات مع جهات التنسيق التابعة للشركاء والمكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية من أجل تعزيز التعاون وإعطاء صدىً أكبر لرسالة العدالة الاجتماعية.

◄ تحديد مواضيع العمل

٢١. بما أنّ غاية التحالف هو زيادة التقدم المحرز لصالح العدالة الاجتماعية بما يتجاوز الأنشطة الحالية، فإنه يهدف إلى تهيئة مساحة للتعاون يستطيع الشركاء من خلالها، فردياً وجماعياً، استحداث فرص لزيادة نطاق وتأثير التدابير التي يتخذونها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن المتوقع أن يلتزم الشركاء بالعمل على النهوض بالعدالة الاجتماعية على المستوى الوطني والإقليمي و/أو الدولي من خلال دعم خطة مشتركة من أجل "مجتمع عادل اجتماعياً"، يكون فيه لجميع البشر "الحق في العمل من أجل رفاههم المادية وتطورهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص".[٧]

٢٢. واسترشاداً بالمناقشات والقرارات السابقة لمجلس الإدارة، استمر تطوير مواضيع عمل التحالف منذ إنشائه في الدورة ٣٤٩ لمجلس الإدارة. وتدور مواضيع العمل التي تقودها منظمة العمل الدولية وتضطلع بتطويرها بالتعاون مع شركائها، حول المجالات المواضيعية الستة التي أقرها مجلس الإدارة والتي كانت بمثابة نقطة انطلاق للمناقشات التي يجريها المكتب مع الشركاء الجدد. وتهدف هذه المناقشات إلى تحديد وتوجيه الأنشطة والتدخلات الرئيسية التي يرغب الشركاء في الاضطلاع بها للمساهمة في تحقيق أهداف التحالف.

٢٣. وبالإضافة إلى التبادلات الثنائية مع الشركاء، ساهمت مبادرتان رئيسيتان بشكل كبير في تحديد مواضيع العمل:

(أ) نظم المكتب سلسلة من الدورات الافتراضية التفاعلية (ندوات عبر الإنترنت) مع شركاء في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٢٤ من أجل تحديد المجالات التي تهم مختلف الشركاء بشكل أفضل والبدء في إعداد مقترحات من أجل تحقيق تعاون ملموس. وشملت هذه الدورات السبعة، التي جمعت كل واحدة منها ما بين ١٥٠ و٤٠٠ مشارك، جلسة تمهيدية ومناقشة تقنية عن كل مجال مواضيعي وأتاحت للشركاء فرصة لمشاطرة أولوياتهم ومجالات اهتمامهم، بما يشمل مواضيع أو مبادرات محددة كانوا على استعداد التقدم بها تحت رعاية التحالف. كما أتاحت هذه الدورات لمنظمة العمل الدولية فرصة تسليط الضوء على بعض المبادرات والإجراءات التعاونية التي تخطط لتعزيزها وتوسيع نطاقها من خلال التحالف وتحديد شركاء جدد محتملين لخدمة الأهداف المشتركة.

[٦] انظر: Project Syndicate, "Social Justice Is the Best Policy"

[٧] مكتب العمل الدولي، إعلان فيلادلفيا، الجزء ثانياً (أ).

(ب) ساهم المنتدى الافتتاحي في مواصلة تطوير مواضيع عمل التحالف من خلال حوارات مواضيعية جرى تنظيمها بين الشركاء الذين تبادلوا خبراتهم في هذا المجال والتدابير الملموسة التي كانوا يتخذونها أو كانوا يخططون لاتخاذها للنهوض بالعدالة الاجتماعية بصفتهم شركاء في التحالف. كما وفر المنتدى حيزاً للشركاء من أجل التواصل وتبادل التفاصيل عن احتمال التعاون والمبادرات المشتركة في المستقبل.

٢٤. واستفادت الجلسات التفاعلية والمنتدى الافتتاحي من المشاركة النشطة لعدد كبير من الحضور، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الشركاء من مختلف الفئات والأقاليم. وعززت مداخلات الشركاء وبياناتهم سبب وجود التحالف وأهدافه ونطاق عمله، مما يؤكد أهمية مجالاته المواضيعية. والأهم من ذلك أنّ التعليقات التي وردت حتى الآن تدل على أنّ المجالات المواضيعية التي أقرها مجلس الإدارة تتماشى بشكل جيد مع أولويات الشركاء، الذين أعرب العديد منهم عن اهتمام كبير بالمشاركة في الجهود الرامية إلى تعزيز مجال واحد أو أكثر من هذه المجالات.

٢٥. واستناداً إلى المناقشات المذكورة أعلاه والإرشادات المقدمة من مجلس الإدارة، وبالتآزر مع برنامج عمل منظمة العمل الدولية، قدّم المكتب مقترحات لكل مجال مواضيعي وحدد التدخلات التعاونية الرئيسية التي يمكن إطلاقها أو توسيع نطاقها تحت رعاية التحالف. وتم تحديد هذه الاقتراحات الأولية لإمكاناتها في الدفع قدماً بالإجراءات التحويلية ومتعددة الأطراف على أرض الواقع. ومن المقرر أن تشترك في تنسيقها منظمات دولية ذات أهداف مشتركة وولايات متعاضدة. وفي حين أنّ بعض هذه المقترحات في طور الإطلاق، فإنّ البعض الآخر يستند إلى المبادرات القائمة التي تحتاج إلى توسيع بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال زيادة عدد البلدان المشاركة وإضافة المزيد من الشركاء وتوسيع نطاق عملها واستحداث نهج سياسية متسقة. ولا يزال يتعيّن وضع معظم هذه المقترحات في صيغتها النهائية بحلول نهاية عام ٢٠٢٤ للسماح ببدء تنفيذها في عام ٢٠٢٥.

٢٦. وجرى تجميع التدخلات الرئيسية الموضحة أدناه حسب المجال المواضيعي مع تحديد الأهداف المنشودة والطموحات الشاملة والتدابير المحددة لكل موضوع. وتعمل أمانة التحالف حالياً على تحديد المنظمات المهتمة بالمشاركة في الإرشاد بشأن التدخلات الرئيسية. وبمجرد الانتهاء من هذه العملية، ستوجه الدعوة إلى شركاء آخرين لدعم تدخل واحد أو أكثر من هذه التدخلات الرئيسية، إلى جانب أية إجراءات جماعية أو فردية أخرى يرغبون في الالتزام بها.

(أ) **معالجة انعدام المساواة والتمييز والاستبعاد:** تشكل المستويات المرتفعة من انعدام المساواة والتمييز المنهجي المستمر عقبات رئيسية أمام العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. ويتوقف منع أوجه انعدام المساواة والحد منها على[٨] معالجة أسبابها الجذرية وكذلك على العوامل المسبّبة والمحددة على جميع المستويات، من خلال عمل متسق ومنسق يركّز على الفئات الأكثر استضعافاً. ويتطلب ذلك أيضاً التصدي لأوجه انعدام المساواة الرأسية الناجمة في كثير من الأحيان عن التمييز والاستبعاد في صفوف الأسر المعيشية أو الأفراد، وأوجه انعدام المساواة الأفقية على نطاق مختلف الفئات التي تميزها عوامل مثل نوع الجنس أو العمر أو الجنسية أو الانتماء الإثني أو الإعاقة. ويلتزم الشركاء بتكثيف العمل والتعاون للحد من انعدام المساواة ومنعه بجميع أبعاده وتعزيز تكافؤ الفرص وتحقيق النتائج وتعزيز وصول الجميع إلى السلع والخدمات الأساسية. ويتمثل الطموح الجماعي في إرساء مجتمعات تكون فيها العدالة الاجتماعية حقيقة واقعة للجميع، بما يضمن تقاسم منافع التقدم والتنمية بشكل عادل بين جميع شرائح المجتمع وعدم ترك أي شخص خلف الركب والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٨ و١٠. وتشمل التدخلات الرئيسية:

- **مركز التميز المعني بانعدام المساواة:** يدعم بناء القدرات على المستوى الوطني من أجل وضع استجابات سياسية قائمة على البيّنات من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة، ويدعم وضع الأدوات من أجل تحليل انعدام المساواة، بما فيها الأدوات بشأن المساواة بين الجنسين والتنوع والإدماج وإرساء شبكة أكاديمية.
- **نهج متسق ومتكامل لتلبية الاحتياجات الأساسية ومعالجة أوجه انعدام المساواة:** يهدف إلى وضع استراتيجيات خاصة بكل بلد لمعالجة الأبعاد المختلفة لانعدام المساواة على أساس الميزة النسبية لكل شريك من شركاء التحالف، من خلال الاستفادة من التعاون متعدد الأطراف وأوجه التآزر بين الأدوات والمنهجيات من أجل إيجاد حلول مستدامة وشاملة.
- **الائتلاف الدولي للمساواة في الأجور:** يهدف إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في الأجور من خلال دعم الحكومات وأصحاب المصلحة على اتخاذ خطوات ملموسة لسد الفجوة في الأجور بين الجنسين من خلال التحسينات التشريعية وبناء القدرات وتدابير الرصد.

[٨] الوثيقة GB.346/INS/5

(ب) **إعمال حقوق العمل باعتبارها من حقوق الإنسان وضمان كرامة الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية**: تدعم حقوق الإنسان وحقوق العمل تعزيز العدالة الاجتماعية، وبالتالي تشكل ضمانات هدفها ألا يترك أي شخص خلف الركب عند التعامل مع الانتقالات والأزمات المتعددة التي يواجهها العالم الذي يمر بتحول. ويهدف العمل المنجز في هذا المجال إلى تعزيز تطبيق القواعد والمعايير والمبادئ التي تشكل جزءاً من إطار عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك معايير العمل الدولية[٩] وتعزيز سيادة القانون والإدارة السديدة. علاوة على ذلك، يساهم هذا المجال في ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، داعماً بذلك احترام الكرامة الإنسانية والقدرة على العمل. ويشمل ذلك تعزيز وضمان الوصول الفعال إلى الخدمات التي تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية والتي تؤدي دوراً هاماً في تحقيق الرفاه والإدماج الاجتماعي والمشاركة النشطة في المجتمع على المستوى الوطني، لاسيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم والتغذية الكافية والسكن والمياه والصرف الصحي والطاقة، مع إيلاء اهتمام خاص لأكثر الفئات استضعافاً. وستنفذ الإجراءات في هذا المجال مع المراعاة الكاملة للتنوع الثقافي، مسترشدة بالالتزام بالتفاهم المتبادل والتعاون بين البلدان والأقاليم. ويتمثل الطموح الجماعي للشركاء المساهمين في هذا المجال المواضيعي في الاستفادة من الإمكانات الكاملة للقواعد والمعايير والمبادئ الدولية التي تشكل جزءاً من إطار عمل الأمم المتحدة، مما يضمن عدم الاكتفاء بإحراز التقدم فحسب بل تسريع وتيرته أيضاً من أجل تحقيق الهدفين ٨ و١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة المؤشرات ٨-٨-٢ و١٦-٢-٢ و١٦-١٠-١.

- **اقتصاد حقوق الإنسان**: وضع إطار لتعزيز وتنفيذ اقتصاد قائم على حقوق الإنسان يعزز السياسات الاقتصادية المتجذرة في حقوق الإنسان وحقوق العمل لكي يكون "الناس والكوكب" في صميم الاهتمام من خلال تعزيز اتساق السياسات والتعاون الدولي والدفع بعجلة التقدم للوفاء بالالتزامات الدولية التي يتم التعهد بها طوعاً.
- **مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية**: يوفر منصة لتعزيز سبل العيش المنصفة للعاملين في المنظومات الغذائية وتحسين مستوى معيشتهم ومعيشة أسرهم. والهدف هو تحقيق نتائج أفضل من خلال تعزيز التعاون بين القطاعات وحشد الموارد الإضافية وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة لإحداث تغيير منهجي في المنظومات الغذائية والنهوض بالعدالة الاجتماعية على المستوى العالمي.

(ج) **تعزيز العمالة المنتجة والمختارة بحرية والمنشآت المستدامة من خلال توسيع فرص الوصول إليها وتوفير القدرات من أجل ذلك**: يركز مجال العمل هذا على تعزيز بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة والعمل اللائق ونمو الانتاجية. ويهدف الشركاء المساهمون في هذا المجال المواضيعي إلى تمكين المنشآت، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك العمال، بالمهارات والتكنولوجيات والموارد اللازمة لتحقيق الازدهار في عالم سريع التغير، مع ضمان العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص، لاسيما في صفوف الشباب والنساء، وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الغايتين ٨-٥ و٨-٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل التدابير الرئيسية تعزيز فرص الحصول على التعلم المتواصل وتنمية المهارات وتسخير إمكانات الرقمنة والذكاء الاصطناعي لصالح الجميع والتنمية المستدامة وتشجيع تنظيم المشاريع ووضع استراتيجيات إضفاء السمة المنظمة وغيرها من سياسات سوق العمل النشطة.

- **سلوك الأعمال المسؤول من أجل مجتمعات شاملة ومستدامة**: يدمج العدالة الاجتماعية والاستدامة في ممارسات الأعمال لتعزيز الازدهار المشترك والنمو المستدام على نطاق المنشآت، بغض النظر عن حجمها أو نطاق نشاطها، بما يشمل المنشآت العاملة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- **النُظم الإيكولوجية الإنتاجية من أجل العمل اللائق والعدالة الاجتماعية**: تعالج الأسباب الجذرية لانخفاض الإنتاجية وأوجه العجز في العمل اللائق في البلدان الشريكة من خلال اعتماد نهج نظامي وشامل وتساهم في تعزيز البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة والاستثمار في المهارات[١٠] لدعم العمالة الكاملة والمنتجة والنمو الاقتصادي المستدام، مع إيلاء اهتمام خاص للمنشآت المتوسطة والصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً.
- **تعزيز وسائل عمل الشباب لتعزيز العدالة الاجتماعية**: تتمثل هذه المبادرة في فتح المزيد من الفرص أمام الشباب، لا سيما من خلال الوصول إلى العمل اللائق وتنمية المهارات وروح تنظيم المشاريع. وتتمثل الفكرة أيضاً في زيادة نطاق وتأثير العمل الذي يتم تنفيذه من خلال إشراك المنظمات التي يقودها الشباب وإفساح مجال أكبر للمبادرات الإقليمية والوطنية الرامية إلى تمكين الشباب.

[٩] تشكل حقوق العمل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان وتكمل مجموعة من صكوك الأمم المتحدة، انظر على سبيل المثال، The International Labour Standards and Related International Instruments Repository.

[١٠] وفقاً لاستراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن المهارات والتعلم المتواصل، ٢٠٣٠.

- **الذكاء الاصطناعي العادل اجتماعياً/ الذكاء الاصطناعي المؤثر اجتماعياً**: يُستخدم الذكاء الاصطناعي لمعالجة التحديات المجتمعية مع التركيز على تبادل المعارف وبناء القدرات وتنفيذ السياسات من أجل تحقيق نمو شامل.

(د) **توفير الحماية وبناء القدرة على الصمود**: يسعى الشركاء المساهمون في هذا المجال المواضيعي إلى تحسين مستويات المعيشة وتعزيز قدرة المنشآت والأفراد على الصمود أمام الأزمات وتمكينهم من التكيف بشكل أفضل مع التحوّلات سريعة الوتيرة. ويتطلب ذلك، على وجه الخصوص، توفير حماية اجتماعية شاملة من خلال تطوير نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للتغطية الصحية الشاملة. وسيعمل الشركاء المعنيون أيضاً على تعزيز حماية الجميع في العمل من خلال توفير أجور مناسبة وتحسين ظروف العمل والحماية من الإصابات المرتبطة بالعمل.

- **المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل**: تعمل هذه المبادرة على تسهيل تطوير وتمويل وتنفيذ خرائط طريق وطنية لتسريع استحداث فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق انتقالات عادلة على المستوى القطري. ويعزز النهج السياسية والقطاعية المتكاملة والقائمة على الحقوق والمراعية لقضايا الجنسين على أساس الحوار الاجتماعي والتمويل المتكامل الذي يعزز الاستثمارات ذات العائد الاجتماعي والتعاون متعدد الأطراف.

- **مبادرة الأجور المعيشية**: تماشياً مع المبادئ المتفق عليها في استنتاجات اجتماع الخبراء بشأن سياسات الأجور، بما في ذلك الأجور المعيشية، تعمل هذه المبادرة على تعزيز النُهج التي تراعي احتياجات العمال وأسرهم إلى جانب العوامل الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للأجور المنخفضة، لاسيما من خلال الحوار الاجتماعي، بغية التوصل إلى حلول شاملة وتعاونية. ويشمل ذلك أيضاً توفير الدعم لتطبيقها.

(هـ) **تعزيز الانتقال العادل والبُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والتجارة والاستثمار**: يركز هذا المجال المواضيعي على حشد الموارد المحلية والاستثمار الخاص والتضامن الدولي من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية. ويشمل إدماج العدالة الاجتماعية في السياسات المناخية والبيئية وضمان أن تراعي أطر الاستثمار العام والخاص والتعاون الإنمائي والسياسات المالية والاتفاقات التجارية في عمليات صنع القرار المعايير المرتبطة بالعدالة الاجتماعية. وتتماشى هذه الجهود باتجاه تحقيق الأهداف ٨ و١٠ و١٣ و١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

- **تنفيذ اتفاق باريس من أجل انتقال عادل وعدالة اجتماعية**: يدعم دمج العدالة الاجتماعية والعمل اللائق في الجولة المقبلة من المساهمات المحددة وطنياً المرتبطة بتغير المناخ للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لضمان مواءمة العمل المناخي مع أهداف العدالة الاجتماعية.[١١]

- **شراكة بشأن القطن**: تهدف هذه المبادرة إلى تحسين سلسلة توريد القطن من خلال التركيز على القيمة المضافة في تصنيع الملابس، وتستهدف البلدان الأفريقية في مرحلة أولية. وتهدف إلى دعم أولويات التنمية الوطنية وتحفيز الاستثمارات الجديدة في القدرات الإنتاجية للبلدان الشريكة، وذلك من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المنصف وتضخيم الفوائد الاجتماعية والبيئية من التجارة واستحداث المزيد من فرص العمل اللائق.

- **الاستثمار المستدام من أجل العدالة الاجتماعية**: يهدف إلى دمج العدالة الاجتماعية في أطر الاستثمار من خلال تعزيز المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الإدارة السديدة وتعزيز نماذج التمويل الأخلاقية التي تحقق منافع اجتماعية وبيئية واقتصادية.

(و) **تعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي**: تهدف جهود الشركاء في هذا المجال المواضيعي إلى تعزيز الإدارة السديدة الفعالة وبناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي. والهدف من العمل في هذا المجال هو تعزيز التعاون وبناء التوافق في الآراء في صفوف الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل من خلال الحوار الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بتجديد العقد الاجتماعي وتحسين اتساق السياسات في التدابير المحلية والدولية التي تعزز العدالة الاجتماعية.

- **تحقيق العدالة الاجتماعية باستخدام قوة الحوار الاجتماعي**: تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الحوار الاجتماعي من خلال تطوير ونشر البيانات والمعارف التي تتضمنها مخازن البيانات القائمة حول مؤسسات وعمليات الحوار الاجتماعي الوطنية والعابرة للحدود. وستعزز هذه البيانات والمعارف إجراء مناقشات شاملة ومستنيرة، مما سيدعم بناء الثقة بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال. علاوة على ذلك، سيتمكن الشركاء من الاعتماد على الحوارات متعددة أصحاب المصلحة لتعزيز تحقيق الأهداف المشتركة للعدالة الاجتماعية من خلال

[١١] تماشياً مع المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع.

الاستفادة من القدرة التنظيمية للشبكات العالمية والإقليمية، مثل الرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، مما يقود نحو التوصل إلى حلول قائمة على توافق الآراء في مختلف القطاعات.

- **دمج الحوار الاجتماعي في النظام متعدد الأطراف**: تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الفهم المشترك لأهمية الحوار الاجتماعي كأداة للإدارة السديدة من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال رفع مستوى الوعي والتواصل داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ومن شأن الحملات القائمة على البيّنات أن تسلّط الضوء على منافع الحوار الاجتماعي الفعال والشامل، وتؤكد على أهمية الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية باعتبارهما عاملين تمكينيين أساسيين للنهوض بالعدالة الاجتماعية.

٢٧. ويقوم المكتب حالياً (في تاريخ كتابة هذه الوثيقة) بإجراءات المتابعة مع شركاء التحالف من أجل تحديد مساهمتهم في مجال مواضيعي واحد أو أكثر. وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، ينظم مناقشات عمل استعداداً للمساهمة النشطة في تدخلات محددة متوافقة مع ولايات الشركاء. وبمجرد تأكيد هذه المبادرات، سيتم دمجها في برنامج أنشطة التحالف وستقدم إلى جميع الشركاء الذين ستوجه إليهم الدعوة للمشاركة. وقد يكون من الضروري حشد الموارد لتمويل بعض المقترحات التي تخضع بالتالي للحصول على تمويل إضافي.

٢٨. علاوة على ذلك، أعرب العديد من الشركاء عن نيتهم اتخاذ تدابير محددة، فردياً أو جماعياً، لإحراز التقدم في مجال واحد أو أكثر من المجالات المواضيعية للتحالف على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وتشمل هذه التدابير مجالات مثل التصديق على معايير العمل الدولية؛ الإجراءات التشريعية الرامية إلى تحسين تنفيذ حقوق العمل وغيرها من الالتزامات في مجال حقوق الإنسان؛ اعتماد تدابير سياسية فردية أو جماعية وتنفيذ أو توسيع نطاق البرامج الرامية إلى مواجهة التحديات المستمرة؛ تحسين الخدمات العامة وتحسين سبل تقديمها بهدف ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية، ولاسيما احتياجات الفئات الأكثر استضعافاً. وتتمثل التدابير المعلنة أيضاً في زيادة الجهود من أجل تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية وتعزيز العمليات والمنصات الثلاثية لتعزيز النهج التشاركية والاستفادة من إمكانات الحوار الاجتماعي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين أطر جمع البيانات ورصدها. وقد أبدى الشركاء أيضاً استعدادهم لقيادة الجهود الرامية إلى تعزيز اتساق السياسات في النظام متعدد الأطراف من خلال اتخاذ تدابير محددة، مثل إنشاء مركز للخبرات في مجال التجارة والعمل. وأعرب آخرون عن التزامهم بتكثيف جهودهم في مجال التوعية والتواصل واستخدام نفوذهم في منتديات معينة (مثل اجتماعات مجموعة السبعة أو مجموعة العشرين أو بلدان مجموعة بريكس وما إلى ذلك) وكذلك في العمليات الإقليمية لتعزيز وترسيخ الأهداف والأولويات المواضيعية الشاملة للتحالف، بهدف تحفيز المزيد من الالتزامات والتدابير من جانب الجهات الفاعلة الأخرى في النظام متعدد الأطراف. وأخيراً، قام عدد من الشركاء بالفعل بتبادل المنشورات والبحوث والبيانات والأدوات ومواد التوعية والتدريب أو عرضوا تجاربهم في مجالات مواضيعية محددة، مما ساعد التحالف على تحديد مواضيع عمله والوفاء بوظيفته كمجموعة من المعارف والخبرات. وستتم قريباً مشاطرة هذه المساهمات وغيرها من مساهمات الشركاء على الموقع الإلكتروني للتحالف. وسوف تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز تبادل المعارف والخبرات بين الشركاء.

٢٩. ومن شأن مساهمة منظمة العمل الدولية في تحديد مواضيع عمل التحالف أن تساعد المكتب على تعزيز اتساق السياسات وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة في إطار جميع نتائج برنامج وميزانية المنظمة وتسريع وتيرة تنفيذ الاستنتاجات والاستراتيجيات وخطط العمل والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية وخلق أوجه التآزر بين المبادرات المختلفة لمنظمة العمل الدولية وتجنب ازدواجية الجهود. ومن شأن النجاح في تحقيق أهداف التحالف أن يؤدي إلى تعزيز اتساق السياسات وإقامة شراكات أقوى وزيادة الاستثمار في المبادرات التي تعزز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ومن خلال الاضطلاع بدور ريادي في توجيه عملية تحديد مواضيع العمل، تضمن منظمة العمل الدولية مواءمة جهود التحالف مع قيم المنظمة وولايتها المعيارية وأولوياتها الاستراتيجية. وهذا الدور الريادي الذي تؤديه منظمة العمل الدولية باعتبارها صاحبة مبادرة التحالف ومضيفة أمانته، يسمح لها بتعزيز تأثيرها في النظام متعدد الأطراف. وبذلك، تسعى منظمة العمل الدولية إلى تعزيز اتساق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتنفيذ السياسات المتكاملة، مما يضمن اتساق استراتيجيات التنمية العالمية مع مبادئ العدالة الاجتماعية والعمل اللائق.

◄ مشروع القرار

٣٠. أحاط مجلس الإدارة علماً بآخر المستجدات المتعلقة بالتحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية الواردة في الوثيقة GB.352/INS/4(Rev.1) وطلب من المدير العام أن يأخذ في الاعتبار إرشاداته في مواصلة تطوير التحالف.